هذه الانواع خمسة عشر مما استنبطه الخليل وزاد غيره اعاريض
وضروبا يوقف عليها في محلها ان شاء الله تعالى منها زيادة
بعضهم سادس عشر سماه بالمتدارك واستخرجه من دائرة
المتقارب وطرحه الخليل لما ذكر ويسمى ايضا المخترع والمحدث
وانكر الاخفش مجيء المضارع عن العرب واثبته
قياسا وتسميه الخليل والاكثر الى العرب وجعل الجوهري
السبع كلها اثني عشر لاغير منها المتدارك وجعل منها سبعة مفرد
وخمسة مركبات فالمفردات ما لا تتركب مع غيرها ومي الوافر
والكامل والهزج والرجز والرمل والمتقارب والمتدارك
والمركبات ما تتركب من غيرها ومي الطويل والمديد والبسيط
والخفيف والمضارع فالطويل مركب من المتقارب والهزج
لان المتقارب مركب من فعولن والهزج مركب من مفاعيلن
ومنها الطويل والمديد مركب من الرمل والمتدارك لان الرمل
من فاعلاتن والمتدارك من فاعلن والبسيط مركب من الرجز والمتدارك
والخفيف مركب من الرمل والرجز والمضارع مركب من الهزج والرمل
ولم يركب من الوافر والكامل شطر لما فيهما من الفاصلة فلو ركب
منهما بحر لتوالت حركات كثيرة لاسيما مع سقوط النون
للخبن واسقط الجوهري السريع والمنسرح والمقتضب
والمجتث قال واما كثر الخليل الالقاب للتقريب
والشرح والا فالسريع من البسيط لان بناءهما من مستفعلن
وفاعلن والمنسرح والمقتضب من الرجز لانهما من مستفعلن
وهذا بناء على قاعدته ان مفعولات مقلوب مستفعلن والمجتث
من الخفيف لانهما من مستفعلن وفاعلاتن ولا اختلاف بين هذه

اللغ

الاجزاء الا في تقديم او تاخير او تكرير بعضها وحذف صاحب
هذا المذهب وتقريره عن غوامض هذا الفن لا يخفى وبناؤه
السريع من مستفعلن فاعلن لانكاره مفعولات **وقول**
الخليل ان فاعلن في السريع منقول بالكشف والطي من
من مفعولات اجرى على حكم الدوائر وكثر اطرادا واعترض بعضهم
جعله الخفيف مركبا من الرمل والرجز ومستفعلن في الرجز
مجموع الوتد في الخفيف مفروق وكذا قوله في المضارع لان
فاعلاتن في الرمل مجموع الوتد في المضارع مفروق واجيب
بانه لا يعترف بمفعولات ولا مفلوبيه فكيف يعترض عليه
بما ينكره **كلها** الضمير للانواع الخمسة عشر وكل قال الجوهري
لفظ واحد ومعناه جمع تقول كل حضر على اللفظ وحضروا
على المعنى وكل وبعض معرفتان وان جيء عن العرب بالا ومن غير
جائز لان فيهما معنى الاضافة وان فقدت انتهى **وفي** المغني
كل وضع لاستغراق افراد المنكر والمعرف اجزاء المفرد المعرف
وحكم لفظه الافراد والتذكير فان اضيفت الى منكر اعتبر
معناها في الافراد والتذكير وغيرهما وان اضيفت الى معرفة
جاز مراعاة اللفظ والمعنى وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال
ابو حيان يجوز اعتبار الامرين والصواب ان المقدر يكون
مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا
فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت وجب الافراد
ولكن جعل ذلك تنبيها على حال المحذوف انتهى مختصرا **تو نف**
ان الفعل لاسناده الى ضمير كل باعتبار معناه لانها واقعة
على الانواع وهذا مراة من قال من الشراح ان الضمير عائد على الانواع

Copyright © King Saud University